

دراسة تشخيصية لحالة إصلاح التكوين في قطاع الشباب : واقع و أفاق :

إعداد : أحمد بوكابوس

مقدمة : إن الإصلاح ليس مفهوما ساكنا ، بل هو سياق يمهد لديناميكية خاصة تحدث أثرا حسب طبيعة السياق. إن مبدأ الإصلاح يقتضي مرونة الوسائل الموضوعية للتمكن من إجراء التصحيحات المحتملة و التعديلات التي تتضمن تكيف الإصلاح مع متغيرات المحيط الاجتماعي الذي يكيّفه قبلًا و بعدا. لذلك فكل عملية إصلاحية تتطلب تصميمًا مرنا و تطوريا.

إن إصلاح التكوين في قطاع الشباب ، يمكن تتبع حركيته ، ابتداء من سنة 1984 ، و من أجل الإلمام بمساره ، إعتمدنا على مجموعة من الوثائق الدراسية و النصوص التنظيمية ، و المقصود بالوثائق الدراسية ، كل الوثائق الصادرة عن الأيام الدراسية و الندوات و الملتقيات الجهوية و الوطنية التي إتخذت التكوين موضوعا لها ، إلى جانب الوثائق الصادرة عن كل نقاش أقيم بغرض الإثراء و التقويم و التنظيم لميدان التكوين الخاص بالشباب. كما نعني بالنصوص التنظيمية كل الوثائق المنظمة ، كالقرارات الوزارية المشتركة ، أو القطاعية ، أو مناشير تفسيرية أو مذكرات تكميلية ، تتعلق بميدان التكوين ، لأن هذه الوثائق تكمل بعضها بعضا من ناحية التسلسل التاريخي و المنهجي.

و سنتناول هذه الوثائق حسب مسارها الزمني و أهميتها :

أولا : الوثيقة الأولى :

(الأيام الدراسية حول التكوين في ميدان الشباب و الرياضة - أيام 17،8 ، 19 / 1984 - تيقصرين).

تضمنت هذه الوثيقة ، مقدمة و محورين أساسيين . إشملت المقدمة على توضيح الهدف من إقامة هذه الأيام الدراسية ، مع الإشارة إلى الظرف الزمني الذي إنعقدت فيه. و عالجت الوثيقة في محورين القضايا التالية :

1- المحور الأول :

عملية تشخيص الوضعية في ميدان تكوين المؤطرين في الشباب و الرياضة. (تكوين طويل ، قصير المدى) و كذا البحث و الإنتاج العلمي في الشباب و في الرياضة.

2- المحور الثاني :

أعاد نفس العناوين لكن بصيغة التصور و الإقتراح ، أي عملية التكوين بصفة عامة ، ثم كيفية تخطيط و ضبط عملية تكوين مؤطري الشباب و الرياضة ، مع التركيز على البحث و الإنتاج العلمي المستقبلي.

3- أهم الجوانب التي أشارت إليها الوثيقة في تشخيصها (أي حالة التكوين قبل 1984) :

أشارت إلى غياب البرمجة و التخطيط في ميدان التكوين (الشباب و الرياضة)، بالإضافة إلى خلو مضامين برامج التكوين ، من معطيات الميدان و احتياجاته ، مما أحدث عدم توافق بين التكوين و الميدان. كما أشارت الوثيقة إلى صعوبة متابعة التربصات التطبيقية ، و حيث الوثيقة على ضرورة إعادة النظر ، في كيفية الالتحاق و الانتماء لمؤسسات تكوين إطارات الشباب و الرياضة ، ثم البحث عن طرق ملائمة للمتابعة و التقييم ، أثناء التكوين مع الإلحاح على ضرورة التخصص في نشاط من الأنشطة المدرسة ، و توسيع مجالات التخصص إلى الأنشطة الشبانية الجديدة.

4- أهم ما جاء في هذه الوثيقة :

هو التركيز على المؤهلات العلمية، و المعرفة لمؤطري التكوين في مؤسسات التكوين، و ضرورة تحسينها ، و البحث عن بدائل ملائمة لدعم و تطوير عملية التكوين. مع إقتراح إنتداب المكونين إلى متابعة الدراسة، على مستوى العليم العالي، على غرار الرياضة. كذلك إقتراح إحداث سلك مستشار الشباب ، الذي يصبح مكونا في مؤسسات التكوين ، و بالتالي يحسن مستوى التكوين في ميدان الشباب. أما في ميدان البحث، ترى الوثيقة أنه يتمثل في دراسة واقع التكوين و إصلاحه ، لجعله يتماشى مع متطلبات الواقع و الميدان ... إلخ.

5- بعض الملاحظات على الوثيقة الأولى :

5-1- من ناحية المضمون :

لم يكن مفهوم التكوين واضحا و موحدا في الوثيقة و هذا ما جعل المشاركين في الأيام الدراسية يخلطون ما بين مهام مؤسسات التكوين و مهام مؤسسات الشباب في الميدان.

كذلك الخلط من ناحية المفاهيم ما بين الجوانب المعرفية التي تقدمها مؤسسات التكوين للمتربصين على إختلاف أصنافهم ، و الجوانب المهنية العملية في الميدان ، مع تفضيله على الجوانب المعرفية العلمية.

خلو الوثيقة من ملمح الدخول إلى مؤسسات التكوين ، أي شروط الالتحاق و مقاييس الإنتقاء و مدة التكوين. خلوها أيضا من ملمح الخروج الذي يمكننا من معرفة منتوج التكوين من خلال القدرات و المهارات

التي يكتسبها المتربص ، و بها و من خلالها يقاس منتوج التكوين في الميدان.

خاصت الوثيقة في ميدان البحث ، دون أن تشير إلى أن البحث لا يمكن إجراؤه إلا إذا أعيد تصنيف مؤسسات التكوين القائمة، اللهم إلا إذا كان المقصود بالبحث شيء آخر غير البحث العلمي؟

5-2- من ناحية ربط الوثيقة بمتغيرات الوضع العام :

لم تشر الوثيقة إلى الحركية الوطنية لمؤسسات التكوين كالخريطة الجامعية ، و الوصاية التربوية و البيداغوجية لوزارة التعليم العالي على مؤسسات التكوين العالي ، المضمن في المرسوم رقم 83 - 363 المؤرخ في 28 ماي 1983. و هذا يعد قصورا في التصور. إذ بعد أقل من سنة صدر المرسوم رقم 85 - 243 المؤرخ في أول أكتوبر 1985 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين العالي ، فتأخر تطبيق هذا المرسوم في قطاع الشباب و الرياضة إلى غاية 1988 و قد أحدث هذا الموضوع إشكالات عديدة بين المؤطرين الذين لا تتوفر فيهم شروط المؤهل العلمي و الوصاية ، مما أضر إستقبال المتربصين من حملة البكالوريا إلى سنة 1989. بينما لم يعتمد برنامج تكوينهم إلا سنة 1992.

لم تشر الوثيقة إلى تأطير التكوين بالأستاذ الجامعي ، ضمانا للبحث و ترقية لمؤسسات التكوين.

ثانيا : الوثيقة الثانية :

(الملئى الوطني للتكوين في ميدان الشباب المنعقد أيام 27 ، 28 ، 29 / 1992 - بتقريران).

شارك في هذا الملئى 119 مشاركا يمثلون مختلف الأسلاك المؤطرة في الميدان من مربين و مربين مختصين ، و مديري دور الشباب، إلى جانب أساتذة مؤسسات التكوين العالي للشباب، و كذا القطاعات التي لها علاقة بالشباب .

إشتملت الوثيقة على مقدمة إشكالية ، ورد فيها : (إن منطلقات و برامج التكوين المعتمدة حاليا، في تلك الفترة ، في مختلف معاهد التكوين قد أعدت في ظروف غير الظروف التي نعيشها الآن. فقد كانت مهمة القطاع في ذلك الوقت ، تعتمد أساسا ، على تنظيم الوقت الحر للشباب، عن طريق إقامة الأنشطة الترفيهية ، أو تشجيع ممارسة الهوايات الفنية و الثقافية و العلمية ... و إتسعت مهمة القطاع لتشمل كل ما يتعلق بحياة الشباب و الطفولة ، و خاصة حماية حقوق الطفل و الشباب، و وقايته من التهميش ، و تحفيز و تشجيع حركة الجمعيات ... و الإهتمام بكل هذه المجالات و غيرها ، يتطلب وجود إطار يتمتع بثقافة واسعة و مهارة عالية ، و هذا لا يتأتى

3- اللجنة الثالثة :

تناولت موضوع : برنامج تكوين مربي و مستشار الشباب :

لقد تكرر في هذا المحور ما ورد في المحور الأول والثاني ، وهذا فيما يخص برنامج التكوين للمربي المختص ، الذي اعتبر القاعدة من ناحية محتويات برنامج التكوين ، أو هو القاسم المشترك بين تكوين المربي وتكوين المستشار (المستوى النهائي : تكوين بستين للمربي ، بكالوريا بثلاث سنوات للمربي المختص ، بكالوريا تكوين أربع سنوات للمستشار) .

4- اللجنة الرابعة :

تناولت موضوع : التربصات التطبيقية : أتاحت الخبرة المتراكمة للمؤطرين في مؤسسات التكوين ، وكذا المستعملين لمنشآت التكوين فرص للتقويم الموضوعي مما أدى إلى اقتراح بدائل و كفاءات لتحسين أداءات التربصات التطبيقية ، و قسمتها في ضوء ذلك إلى ثلاثة أنواع ، و حددت لكل نوع أهداف أجزائية خاصة ، ينتظر من المتربص بلوغها تدريجيا ، و هذا حسب خصوصية كل سلك من الأسلاك التي تمسها و تعنيها التربصات التطبيقية (و من أراء الإستزادة فليراجع وثيقة الملتي) أما هيئة التأطير الميداني فأسندت إلى هيئة التقنيش و الإستشارة التربوية و كذا مديري المؤسسات .

و صدر على اثر هذه الندوة منشور وزاري ينظم التربصات التطبيقية لطلبة معاهد تكوين إطارات الشباب في 12 نوفمبر 1994 ، و هو ما فتح مجال إشراك الميدان في عملية التأطير الميداني .

5- اللجنة الخامسة :

تناولت موضوع : التكوين المستمر ، يعتبر التكوين المستمر الموضوع الجديد و الأساسي في هذا الملتي ، و يعتبر سبقا تصوريا ، لأنه يضمن تجديد و تعميق و تطوير المعارف للعاملين في الميدان ، إن ميدان التنشيط الإجتماعي يتطلب مرونة كبيرة و قدرة على التكيف مع كل جديد ، و هذا ما يتيح التكوين المستمر للإطار ، حدد الملتي كيفية تنظيم التكوين المستمر و الهدف منه ، و وسائل دعمه ، كما تضمن هذا المحور توصيات هامة منها :

- أن يكون التكوين المستمر من إختصاص معاهد التكوين .

- أن تؤسس خلية بحث على مستوى معاهد تكوين إطارات الشباب .

- أن تحدث مصلحة للتكوين المستمر على مستوى المديرية ترعى المنظومة التكوينية في مختلف المجالات .

إلا بوضع منظومة متكاملة و منسجمة ، تعد الإطار إعدادا جيدا يوهله للوظيفة الإجتماعية و التربوية . قسمت هذه الوثيقة إلى ستة محاور أساسية ، تجيب على مجمل التساؤلات المطروحة ، و عين لكل محور لجنة :

1- اللجنة الأولى : كان موضوع دراستها :

المقاييس البداغوجية للإلتحاق بمعاهد التكوين ، و جهاز التقويم و المراقبة للمعارف المحصلة و كفاءات الإنتقال التدريجي من الأدنى إلى الأعلى لغاية التخرج . (و المقصود بالمقاييس البداغوجية في الوثيقة يعني ضمنا معايير و شروط الإنتقاء للدخول إلى معاهد تكوين إطارات الشباب) لأن معنى المقاييس البداغوجية ، هو مضمون ما يدرس من وحدات للحصول على الشهادة .

و مجمل القول أن الوثيقة ركزت في هذا المحور ، و الحث على ضرورة إنتهاج سياسة إعلامية شاملة و هادفة تشد إهتمامات الشباب إلى المؤسسات الشبانية ، و في هذا المنظور ، حدد أفق المهام المستقبلية لإطارات الإشراف التربوي زيادة على المهام التقليدية ، أي مهام الإعلام و الإتصال و التوجيه ، و ما يرتبط به من حماية و وقاية ، و تركت مجال التعامل مفتوحا على كل ما يجد و يظهر في ميدان الشباب و أكدت على إعتداد طرق جديدة في عملية الإنتقاء للموجهين إلى مؤسسات التكوين ممن يمتلكون الإستعدادات الملائمة للمهنة المستقبلية ، سواء في سلك المربي أو المربي المختص أو المستشار .

2- اللجنة الثانية :

تناولت موضوع البرنامج الدراسي للحصول على شهادة مربي مختص : بني هذا المحور في مجمله على وثيقة البرنامج التي أعدت من طرف أساتذة المعاهد الوطنية لتكوين إطارات الشباب ، بمشاركة ممثلي وزارة التعليم العالي و البحث العلمي (فتكونت لجنة من الأساتذة المختصين في المواد المقترحة للإعتماد في البرنامج الدراسي لسلك مربي مختص في الشباب) و أخذ العمل من طرف اللجنة الثانية و أنتت عليه و إعتد كبرنامج موحد على مستوى معاهد التكوين العالي لإطارات الشباب . و منه خرج القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 19 جويلية 1992 الذي فتح شعبة المربي المختص و حدد مدة التكوين بثلاث سنوات .

6- اللجنة السادسة :

تناولت موضوع : التكوين قصير المدى ، و يعني تكوين من ليس لهم تكوين من الشباب للتكفل بالشباب عن طريق الأنشطة المختلفة ليتحصل المتكون في نهاية الدورة أو المرحلة على شهادة تسمح له بالعمل في تأطير أفواج الشباب في مواسم الإصطياف أو في العمل الجماعي أو في مؤسسات الشباب ... إلخ.

7- بعض الملاحظات على الوثيقة الثانية :

7-1- من ناحية المضمون :

تعد هذه الوثيقة بمثابة الحد الفاصل و النهائي بين النظرة الضيقة و المحدودة للتكوين على إعتبار أن منتوج التكوين هو الذي يؤثر التكوين، فتغيرت معايير و شروط الإنتقاء، و إستبدال برنامج التكوين بمضامينه و تقسيمه البيداغوجي (محاضرات و تطبيقات) و حجمه الساعي الذي يستجيب للمعايير البيداغوجية (أقل من 30 ساعة في الأسبوع) ، كما تغير نظام الإمتحانات و التقويم و المراقبة (الإستدراك و الحد الأدنى للإقصاء ... إلخ) كما نظمت التربصات التطبيقية. و أهم من كل ذلك الإلحاح على فتح شعبة التكوين الطويل المدى (المستشار التربوي). إلى جانب التكوين المستمر للإطار المكون ، و مؤطري الشباب في الميدان.

7-2- من حيث ربط الوثيقة بمتغيرات الوضع

العام :

إن تطبيق الوصاية البيداغوجية على مؤسسات تكوين إطارات الشباب ، قد أهلها للدخول في مجال التكوين العالي (بتسمية المعاهد و إدخال الأستاذ الجامعي إليها) فلولا الوصاية البيداغوجية لبقيت المؤسسات مغلقة في وجه العمل الدائم للأستاذ الجامعي. على عكس نظيراتها في الرياضة. ربطت المعاهد بالخريطة الوطنية لمعاهد التكوين العالي، و أصبحت تأخذ نصيبها من المقاعد البيداغوجية لحملة البكالوريا، بعد أن كان يتهاافت عليها الراسبون في هذه الشهادة.

إرتبطت المعاهد بعد هذه الندوة بعلاقات تعاقدية مع الأساتذة الجامعيين للتدريس و التأطير البيداغوجي، خاصة في علوم الإعلام و الإتصال و علوم التربية و الإجتماعيات ... إلخ. لذلك أشارت الوثيقة في إشكالياتها إلى كل المستجدات الإجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و الحدث على ضرورة التكيف مع كل ذلك. إن موضوعية طرح الأفكار فيها ، جسدتها الجهات الوصية في جملة من القرارات الوزارية المشتركة و القطاعية و المناشير التنظيمية ، و بها تجسد الإصلاح الفعلي في ميدان التكوين في قطاع الشباب.

ثالثا : الوثيقة الثالثة :

(الجلسات الوطنية للشباب 1993/9/10 - نادي الصنوبر) :

تمثلت هذه الوثيقة في شبه ندوة وطنية حول قضايا الشباب بصفة عامة ، و أعطيت لها صبغة إعلامية سياسية أكثر منها دراسية علمية ، إذ طعى على مجمل تحليلات المتدخلين الرؤيا الإنبطاعية. لذلك لم تقدم أية دراسة علمية في الندوة تخص التكوين أو الشباب ، بل مجمل ما قيل لم يتعد في أحسن الأحوال تقارير مكتبية ، و أرقام عن ظاهرة الإتحراف و الإدمان ، و هي غير موثقة ، و رغم ذلك تمثل هذه الوثيقة توثيقا لمرحلة معينة من جوانب الإهتمام بالتكوين و الميدان و محاولة البحث عن الإشكالات التي يعاني منها القطاع في هذا المجال.

رابعا : الوثيقة الرابعة :

(علاقة التكوين بالميدان أيام : 21 / 20 / 19
أفريل 1998 - قسنطينة) :

جاء هذا الملتنقى على إثر الملنقيات الجهوية ، التي عقدت في شهري نوفمبر و ديسمبر من سنة 1997 و تضمنت في توصياتها ضرورة ربط التكوين بالميدان. لكن تاريخ عقد هذا الملتنقى تأجل و كان ف البداية مقررا أن يعقد في الجزائر ، و أجل إنعقاده عدة من طرف الوصاية بسبب بعض التفسيرات التي أعطيت لهذا الملتنقى ، و في النهاية عقد في قسنطينة ف التاريخ المشار إليه اعلاه.

يختلف هذا الملتنقى عن سابقه في تنظيمه و مضامين ما قدم فيه من مداخلات حيث قدمت فيه أحد عشر مداخلة تراوحت مواضيعها بين التشخيص و إقتراح الحلول بناء على معطيات موضوعية.

1- أهم المقترحات و التوصيات التي خرجت من

الملتنقى :

1-1- مؤسسات التكوين :

أ- إعادة النظر في النصوص التنظيمية و الهيكلية (إعادة ترتيب المعاهد) المتلائم مع مستوى التكوين الذي تقوم به.

ب- رفع مستوى تكوين المكونين بالمعاهد (الأستاذ المكون و الباحث) مما يسمح بفتح المجال للبحث العلمي - الأساسي و التطبيقي - اللازمين للقطاع.

ج- العناية بالتكوين المستمر للمكونين في المعاهد و المؤطرين في الميدان.

د- الإهتمام بالتوثيق و النشر و دعم المبادرات و الإتجاهات المتعلقة بعالم الشباب.

و- تنسيق العمل بين المعاهد و المديريات الولائية المرتبطة بها للتكفل بالتكوين المستمر للإطارات العاملة بالميدان.

1-2- مؤسسات الميدان :

- أ- العمل على صيانة مؤسسات الشباب و تحسين مظهرها.
- ب- وضع خريطة وطنية لمؤسسات الشباب.
- ج- تدعيم و تجهيز مؤسسات الشباب بصفة منتظمة لضمان نوعية الأنشطة و إستمرارها.
- د- وضع تنظيم بيداغوجي يتلاءم مع الظروف و الإمكانيات لكل مؤسسة.
- و- تركيز أنشطة الشباب على إستثمار الوقت الحر لدى الشباب.

2- أهم ما يستخلص من الوثائق السابقة :

إن هذه الوثائق تغطي فترة زمنية معتبرة من نشاط البحث عن التحسين و التنظيم ، و هذا معناه أن القول بعدم المسايرة لما يحدث في المحيط الإجتماعي و الثقافي و الإقتصادي و السياسي ، من تطور علمي و تكنولوجي ، أو بتعبير آخر العولمة و إقتصاد السوق و ما شاكلها من مفاهيم لا يدرك مدلولاتها إلا من وضعها ، قول غير صحيح. لذلك يمكن رصد عملية التدرج الموضوعي لعملية الحراك على مستويين :

1-2- المستوى الأول : يخص النصوص التنظيمية

، و المناهج و البرامج.

أ- فيما يخص النصوص التنظيمية : يمكن تتبع مسار النصوص القانونية المنظمة لعملية إصلاح التكوين، ابتداء من صدور مرسوم الوصاية البيداغوجية على المعاهد الوطنية للتكوين العالي و من ضمنها (معاهد تكوين إطارات الشباب) للتعليم العالي و البحث العلمي رقم 83-363 المؤرخ في 28 ماي 1983. ثم المرسوم الخاص بتحويل مدارس تكوين إطارات الشباب إلى معاهد عليا. رقم 84-88 المؤرخ في 1 أفريل 1988 ، بالنسبة لمعهد تيقصرين ، و كذلك الشأن بالنسبة للمعاهد الأخرى مع إختلاف في أرقام و تواريخ الصدور ، لكنها في نفس السنة ، بعده أعيد تنظيم البنية البيداغوجية للمعاهد لتستجيب للمهام الجديدة للتكوين بإحداث الدوائر و المصالح البيداغوجية و الإدارية.

و جعل الطالب المتربص في المعاهد الوطنية للتكوين العالي في ميدان الشباب يستفيد من المنحة الدراسية مثله مثل الطلبة الجامعيين، باعتبارها منحة وطنية. صدور مرسوم تنفيذي رقم 90-118 مؤرخ في 30 أفريل 1990 يحدد مهام وزارة الشباب و الرياضة لكنه و بعد مرور خمسة أشهر من صدوره ، أضيفت مهام جديدة للوزارة ، و عدل المرسوم الأول بمرسوم آخر يحمل رق 90-218 مؤرخ في 22 سبتمبر 1990 ليدفع بدوره مؤسسات التكوين إلى التكفل بالإنشغالات الجديدة للقطاع. راجع كلمة الأمن العام للوزارة في مقدمة الوثيقة الثانية.

المرسوم التنفيذي رقم 187-91 مؤرخ في 01/06/1991 يتضمن القانون الأساسي لعمال قطاع الشباب والرياضة. أضاف هو الآخر مهام جديدة لمؤسسات التكوين بتكوين أسلاك جديدة، بالإضافة إلى الأسلاك التقليدية المعروفة.

و توجت عملية الإصلاح بصدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 19 جويلية 1992 المتضمن فتح شعبة مربّي مختص في الشباب ، و الذي حدد مدة و شروط الالتحاق بهذا السلك. فكان بمثابة البداية الفعلية للإصلاح كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

و صدرت قرارات لتنظيم المواضبة و المراقبة في 1993 ، ثم منشور وزاري لتنظيم التربصات الميدانية و منذ سنة 1992 و المعاهد بمختلف مؤطريها تعمل على التحسين و البذل البيداغوجي من أجل تجاوز عقبة المستوى الخامس للمعاهد حتى تتمكن من ممارسة مهمة البحث العلمي.

و لقد فتحت شعبة المستشار التربوي سنة 1999 لكن صدور القرار الوزاري المشترك للتكوين الطويل المدى لم يصدر إلا سنة 2001 ، و المعاهد لا زالت في المستوى الخامس ؟.

ب- المناهج و البرامج : لقد أوقف العمل بالكيفية التكوينية السابقة أن نظام التخصصات ، و استبدل بنظام جديد للتكوين أي نظام التشعب الذي إحتوى على ثلاثة عب هي :

- الوساطة و الإدماج الإجتماعي :
- الإعلام و الإتصال.
- التسيير و الإدارة.

و هذا الإصلاح في مضامين البرامج و مناهج و طرائق العمل لم يمض على تبنيه سوى ثلاث سنوات أي طبق في السنة الجامعية 1999/2000 ، فإصلاح التكوين في ميدان الشباب ، يساير المستجدات و منتوج التكوين لم يصل إلى الميدان (سوق العمل) بل الميدان لا يعلم إن كان هناك تغيير في هذا المستوى ، نظرا للسرعة التي تمت بها عملية الإصلاح ، حتى أنه لا يمكن أن نطلق عليه هذه الصفة. أما إذا كان الإصلاح يعني الجوانب التنظيمية لرفع تصنيف المعاهد و نقلها إلى المستوى السادس و توسيع أنشطتها التكوينية و البحثية فهذا يعد إتماما لعملية الإصلاح التي تهدف إلى التحسين و الترقية العلمية و البيداغوجية لهذه المؤسسات.

2-2- المستوى الثاني :

أ- يخص التأطير البيداغوجي والعلمي :

إن عملية التأطير البيداغوجي العلمي قد دعمت بكيفية تدرجية، بالتوظيف الدائم للأساتذة المساعدين أو بإشراك أساتذة جامعيين من ذوي التأهيل العلمي العالي يعقود عمل سنوية ، و الاستفادة منهم في التأطير العلمي و المعرفي للطلبة ، خاصة سلك المستنار التربوي. إلى جانب التبادل المعرفي بينهم و بين الأساتذة الدائمين في الملتقيات و الندوات التي تنظمها المعاهد ، و الكتابة في الوثائق البيداغوجية الخاصة بالقطاع كمجلة المربي و غيرها.

2-3- المستوى الثالث :

أ- يخص الإشراف المستقبلي :

إن مفهوم الإشراف المستقبلي مربوط بالبحث العلمي سواء منه الأساسي أو التطبيقي ، و لما كانت مؤسسات التكوين في قطاع الشباب مصنفة في المستوى الخامس ، فإنه لا يمكن الحديث عن البحث العلمي في هذه المؤسسات التكوينية. مما يضطر الأستاذ الجامعي الدائم في معاهد التكوين العالي في الشباب، إلى ممارسة هذا النشاط العلمي الحيوي في مؤسسات جامعية أخرى ، و بذلك يحرم القطاع من هذا الجهد العلمي الذي يمكن أن يحل الكثير من إشكالات الشباب الذي يدخل ضمن مهام الوصاية. إلى جانب أخذ عملية التكوين في القطاع كمجال بحث لإشراف المستقبل.

و نأمل أن تتواصل عملية الإهتمام بالتكوين، و إلا يأخذ الأشكال الظرفية و الإستعجالية ، و المناسبة التي لا تستجيب في الغالب للواقع الموضوعي الذي تتطلبه عملية الإصلاح.